بغداد وطهران تبحثان تطوير التعاون القضائي والقانوني بين البلدين

مستشار الكاظمي: الأمم المتحدة لن تتدخل في الانتخابات العراقية

في وقت كانت تستضيف فيه بغداد وفداً إيرانياً وتبحث معه تطوير التعاون القضائي والقانوني، أوضح مستشار رئيس الوزراء العراقي، عبد الحسين الهنداوي، أمس الثلاثاء، أن الأمم المتحدة لن تتدخل في العملية الانتخابية القادمة.

وقال الهنداوي لوكالة الأنباء العراقية «واع»: إن «دور الأمم المتحدة في الانتخابات هو المراقبة من خلال التقييم وليس الإشراف»، وبيّن أن «الأمم المتحدة لا تتدخل في العملية الانتخابية ولا بإدارتها»، مضيفاً: إن «العراقيين هم من يقومون بإدارة الانتخابات في كل مراحلها».

وأفصحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، عن وجود رغبة عربية ودولية بالمشاركة في مراقبة العملية الانتخابية.

وقالت الناطقة باسم المفوضية جمانة الغلاي لوكالة «واع»: إن «الكثير من الدول العربية والأجنبية أبدت رغبتها ومساعدتها في العمل الانتخابي»، لافتة إلى أن «المفوضية متواصلة باستقبال الكثير من هذه الطلبات من الجهات العربية والأجنبية والمنظمات ومنها الكويت والسعودية واليابان وفنزويلا وفنلندا والفلبين ولبنان والبوتان والهند وفرنسا».

وأشارت الغلاي إلى أن «مفوضية الانتخابات شكلت لجنة المراقبين الدوليين برئاسة القاضي رئيس الإدارة الانتخابية عباس فرحان حسن وتم تنسيق العمل مع وزارة الخارجية بأسماء وعناوين السفارات العربية والأجنبية وأيضاً المنظمات الدولية وتم تزويد المفوضية بهذه الأسماء»، مبينة أن «المفوضية وجهت ٧١ دعوة دولية للمشاركة في مراقبة العملية الانتخابية منها ٥٢ سفارة عربية وأجنبية و١٩ منظمة دولية لمراقبة العملية الانتخابية».

وفي سياق آخر التقى أمس في بغداد رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق فائق زيدان، مع رئيس السلطة القضائية في إيران إبراهيم رئيسي وبحثا تعزيز وتطوير التعاون القضائي والقانوني بين البلدين، كما بحثا تبادل المعلومات بشأن استشهاد قائد قوة القدس الشهيد الفريق قاسم سليماني.

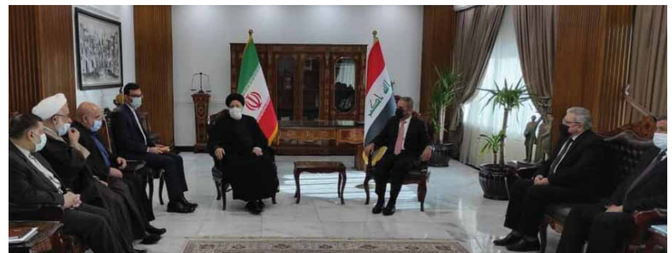
رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق فائق زيدان يستقبل في بغداد رئيس السلطة القضائية الإيراني إبراهيم رئيسي (عن الإنترنت)

وقال رئيسي: تتطلع لتعزيز العلاقات القضائية والقانونية مع العراق.

وعلى هامش زيارة رئيسي إلى العراق تمّ توقيع مذكرات تفاهم مع وزارة العدل، وهيئة النزاهة الاتحادية والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق.

ووقع رئيسا الادعاء العام العراقي والإيراني على مذكرة تفاهم للتعاون القضائي، بينما وقع وزير العدل العراقي ورئيس مؤسسة التفتيش العامة الإيرانية على مذكرة تفاهم في مجالات التفتيش والرقابة. أما مذكرة التفاهم الثالثة فكانت بشأن السجناء لدى البلدين، ووقعها من الجانب الإيراني رئيس مؤسسة السجون.

وقبيل المحادثات بين الجانبين، أقيمت مراسم الاستقبال الرسمي لرئيس السلطة القضائية الإيرانية والوفد المرافق له صباح أمس في مقر مجلس القضاء الأعلى في بغداد.

ووصل رئيسي إلى بغداد مساء أول من أمس الإثنين على رأس وفد في زيارة تستمر ثلاثة أيام بدعوة رسمية من رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي، حيث من المقرر أن يلتقي رئيس أيضاً الرئيس العراقي برهم صالح، ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ورئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي.

كذلك زار رئيس السلطة القضائية الإيرانية والوفد المرافق له مكان استشهاد الشهيد سليماني، وتأتي رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس، قرب مطار بغداد الدولي، ومرقد الإمامين موسى الكاظم ومحمد الجواد في مدينة الكاظمية.

وأكد رئيسي أول من أمس أن استشهاد القائدين الكبيرين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس «لن يبقى من دون رد»، مشيراً إلى أن أميركا «دفعت عصابات داعش الإرهابية ومكّنتها بالسلاح والمال، وهم يستهدفون المسلمين أيضاً ويحاولون استهداف المقاومة عبر استشهاد سليماني والمهندس».

يذكر أن زيارة رئيسي للعراق تأتي بعد أن وجّه رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي له دعوة لزيارة العراق خلال اجتماعه مع القائم بأعمال السفارة الإيرانية في بغداد يوم ١٠ تشرين الثاني ٢٠٢٠.

أمنياً، ألقت القوات العراقية أمس القبض على ٢٤ إرهابياً من تنظيم داعش في محافظة الأنبار غرب العراق.

ونقل موقع «السومرية نيوز» عن وكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الداخلية قولها في بيان أمس: إنه «من خلال متابعة عناصر عصابات داعش الإرهابية وتحركاتهم وتكثيف الجهد الاستخباراتي تمكنت مفارز الوكالة المتمثلة بمديرية استخبارات ومكافحة إرهاب الأنبار من إلقاء القبض على ٢٤ إرهابياً مطلوبين وفق أحكام المادة ٤ إرهاب لانتمائهم لعصابات داعش وعملهم ضمن ما يسمى قاطعي الأنبار والفلوجة».

وأضاف البيان: إن «عملية إلقاء القبض تمت وفق مذكرات وأوامر قضائية بمناطق مفرقة من المحافظة»، مشيراً إلى أنه «تم تدوين أقوالهم بالاعتراف واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم».

وكالات

أمير الكويت يستقبل وزير خارجية تركيا في مستهل جولة خليجية تشمل قطر وعمان

استقبل أمير دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، أمس الثلاثاء، وزير الخارجية التركي، مولود تشاوش أوغلو، الذي وصل البلاد في مستهل جولة خليجية تستغرق ثلاثة أيام تشمل أيضاً قطر وسلطنة عمان.

وقال تشاوش أوغلو، عبر حسابه على «تويتر»: «أجواء إيجابية تسود حالياً مناطقنا الخليج بفضل الوساطة التي قامت بها الكويت»، لافتاً إلى الجهود الدبلوماسية التي بذلتها دولة الكويت لتحقيق المصالحة بين الرباعي العربي (السعودية، والإمارات والبحرين، ومصر)، وقطر وهنأهم على نجاحها».

وأشار وزير الخارجية التركي إلى أن بلاده ستواصل العمل مع مجلس التعاون الخليجي، قائلاً: «سنزيد تعاوننا في مجالي الاقتصاد والصحة مع الكويت».

كما أشار تشاوش أوغلو إلى لقائه برئيس الشيخ صباح الخالد الصباح، واصفاً اللقاء بالـ «مثمر»، مضيفاً «نرغب في العمل بشكل وثيق مع مجلس الوزراء الذي سيتم تشكيله».

يشار إلى أن زيارة وزير الخارجية التركي التي تستمر ثلاثة أيام وتشمل ثلاث دول خليجية، هي الأولى للمنطقة بعد المصالحة الخليجية.

وأنهت القمة الخليجية الأخيرة التي استضافتها السعودية، في ٥ كانون الثاني الماضي، مقاطعة أعلنتها السعودية ومصر والإمارات والبحرين، ضد قطر، قبل أكثر من ثلاثة سنوات.

وتأتي زيارة الوزير التركي إلى الدول الخليجية الثلاث ومنها الكويت لعدة أسباب منها اقتصادية نظرا لتنفيذ الكويت مجموعة من المشروعات الاقتصادية لتركيا.

وكالات

الرئاسة اللبنانية: حقوق الرئيس عون في تشكيل الحكومة من الثوابت

جددت الرئاسة اللبنانية تأكيدها أن الحقوق الدستورية التي يتمتع بها الرئيس ميشال عون في عملية تشكيل الحكومة هي ثوابت لا يجوز التخلي عنها.

وقال مكتب الإعلام في الرئاسة اللبنانية في بيان أمس الثلاثاء: إن «بعض السياسيين والإعلاميين يستعمل عبارات «تنازلات ينبغي أن يقدمها» رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في معرض الحديث عن مخارج تشكيل الحكومة، مضيفاً «نأسف لأن ما يسمى تنازلات هو في الواقع حقوق دستورية يحرص رئيس الجمهورية على المحافظة عليها والمناداة بتحقيقها انطلاقاً من مسؤوليات الوطنية والدستورية والميثاقية.. وهي مسؤوليات لا يمكن أن تدخل يوماً في قاموس التنازلات لأنها من الثوابت التي لا يجوز التخلي عنها تحت أي ظرف».

وأضاف «إن «استمرار البعض في الادعاء بمطالبة الرئيس عون بالتنازل المعطل رغم النفي المتكرر لذلك يدل على افتقار الحجج الموضوعية واللجوء إلى حجج غير واقعية ومختلقة».

وكانت الرئاسة اللبنانية أكدت في بيان الشهر الماضي أنه لا علاقة للرئيس عون بتأخر تشكيل الحكومة الجديدة موضحة أن اختيار الوزراء وتسميتهم وتوزيعهم على الحقائب الوزارية ليس حقاً حصرياً لرئيس الحكومة استناداً إلى الدستور اللبناني.

وفي سياق آخر أكد وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أن الدوحة ستواصل مساعدة لبنان في إعادة الإعمار بعد انفجار مرفأ بيروت، مشيراً إلى أنهم يجددون دعمهم للبنان للنهوض من أزماته.

وقال الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني أثناء زيارته العاصمة اللبنانية: «قطر تقوم بتأهيل عدد من المدارس التي تضررت بانفجار المرفأ».

ودعا وزير الخارجية القطري القوى السياسية اللبنانية إلى «تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية»، مؤكداً أن زيارته هي «رسالة دعم ولحث المسؤولين على تشكيل الحكومة».

وأشار محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إلى أنه «لا يوجد أي مبادرة لدعوة القادة اللبنانيين إلى الدوحة لإيجاد حل لأزمة تشكيل الحكومة».

وكالات

٨١ نائباً بريطانياً يطالبون بالضغط على إسرائيل لمنع تهجير الفلسطينيين من القدس المحتلة

طالب ٨١ نائباً بريطانياً، وزير الخارجية البريطاني دومنيك راب بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمنع تهجير العائلات الفلسطينية من منازلها في مدينة القدس المحتلة.

وذكرت وكالة «وفا» أن أعضاء البرلمان كتبوا في رسالة بعثوا بها إلى الوزير أنه بالنظر إلى «الأبعاد الهائلة للمصادرة المخطط لها لا تكفي الكلمات الدبلوماسية، حيث يقترح النواب أن توضح لكدن إسرائيل أن العلاقات بين الجانبين لا يمكن أن تستمر كالمعتاد إذا تم تنفيذ المخطط المذكور وأنه «يجب أخذ جميع الإجراءات في الاعتبار».

ولفتت الوكالة إلى أنه من بين الموقعين على الرسالة خمسة نواب من حزب المحافظين.

وكانت سلطات الاحتلال أعلنت أواخر العام الماضي مخططاً للاستيلاء على عشرات المنازل في أحياء الشيخ جراح وبطن الهوى ووادي الجوز في القدس المحتلة لتسليمها لعشرات الاسرائيليين ما يهدد بتهجير مئات الفلسطينيين وتطويق البلدة القديمة والمسجد الأقصى من الجهة الجنوبية بالمستوطنات.

وأكدت الخارجية الفلسطينية أنه تم تزويد المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بمعلومات توثق الانتهاكات التي تتعرض لها الأسر الفلسطينية المقدسية ومواصلة الاحتلال الإسرائيلي ممارساته الاستعمارية الممنهجة التي تستهدف المدينة المقدسة بغرض تغيير طابعها ومركزها القانوني وتركيبتها الديموغرافية مشددة على مواصلة العمل مع الدول والمنظمات الدولية لضمان مساءلة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه المتواصلة بحق الفلسطينيين.

في السياق ذاته دعت حركة فتح الفلسطينية الحكومة البريطانية إلى الاستجابة لمطالبة ٨١ نائباً بريطانياً في رسالة موجهة إلى راب بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمنع تهجير العائلات الفلسطينية من منازلها في مدينة القدس المحتلة.

ونقلت «وفا» عن المتحدث باسم الحركة جمال نزال قوله: «ندعو الحكومة البريطانية للاستجابة لرسالة النواب لما فيها من استناد إلى الشرعية الدولية وفرصة لكبح جماح الإجراءات العنصرية الإسرائيلية بما تحمله من مخاطر تغيير الوضع القائم بشكل يعطل فرص إحقاق العدالة للشعب الفلسطيني في عاصمته بشكل خاص».

وأعرب نزال عن أمله أن تمارس البرلمانات الأوروبية ضغطاً عاجلاً على الحكومات لاتخاذ خطوات رادعة ضد تهجير الاحتلال للفلسطينيين من منازلهم.

وكالات

الجزائر: هناك أطراف تستغل الفضاء السيبراني لإحياء «الثورات الملونة»

قال رئيس البرلمان الجزائري سليمان شنين: إن هناك بعض الأطراف التي تستغل الفضاء السيبراني لإعادة بعث مشاريع ما يسمى «الثورات الملونة».

وأضاف شنين حسب موقع «ألمايادين»: إن «هناك أطرافاً تستغل الفضاء الإلكتروني في صناعة عدم الاستقرار في الدول بنشر الأخبار الكاذبة، والتجنيد عن بعد ضد الأنظمة السياسية الوطنية في إطار ما يسمى الثورات الملونة».

كما رأى أن مكافحة الجريمة الإلكترونية تستدعي استراتيجية وطنية شاملة، مثل سن التشريعات المناسبة ووضع الأطر الإجرائية والتنظيمية الملائمة.

وحسب رئيس البرلمان، فإن الجزائر «تمكنت عن طريق الجيش الوطني الشعبي وكل المؤسسات الأمنية، من دحر المحاولات الخارجية الهادفة للمساس بأمن الوطن والاستقرار النسقي للدولة».

وأردف شنين، قائلاً: «علينا جميعاً أن نكون يقظين حيال هذه المناورات الخارجية ونخرط جميعاً في المساعي الوطنية الهادفة لتحصين جبهتنا الداخلية».

وفي وقت سابق، أفادت مجلة «الجيش» الجزائرية في افتتاحيتها لعدد شهر شباط الجاري، بأن انخراط الشعب الجزائري في مسار بناء جزائر جديدة وقوية، لم يكن ليرضي أطرافاً معادية، «فحركت هذه الأطراف بيادقها وأوعزت لأصوات من ذوي النيات السيئة، بفعل ارتباطها بأجندات خارجية أصحت معروفة لدى العام والخاص».

ولفتت المجلة إلى أن «القصد من ذلك هو الالتفاف على المطالب المشروعة للشعب، وخلط الأوراق بما يخدم مصالحها ومآربها الخبيثة ضمن مخطط يهدف بالدرجة الأولى إلى ضرب مصداقية الجيش الوطني الشعبي، وكذلك ضرب العلاقة المتينة التي تربط الشعب بجيشه».

وتجدر الإشارة إلى أن أحزاباً وقوى سياسية في الجزائر، حذرت من انتشار دعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي للخروج في تظاهرات يوم ٢٢ شباط الجاري الذي يصادف الذكرى الثانية لانطلاق الحراك الشعبي في الجزائر، الذي أسقط سيناريو العهدة الخامسة، وأدى إلى تنحي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.

هذه التحذيرات، هي نفسها التي أطلقتها المؤسسة العسكرية الجزائرية، في افتتاحيتها.

وكالات

الصين مستعدة للتعاون مع دول وسط وشرق أوروبا بشأن اللقاحات

إيران تبدأ حملة التطعيم ضد كورونا باستخدام اللقاح الروسي «سبوتنيك V»

نجل وزير الصحة الإيراني يتلقى جرعة من اللقاح الروسي سبوتنيك V ضد فيروس كورونا في طهران (رويترز)

بدأت إيران أمس الثلاثاء حملة التطعيم باستخدام اللقاح الروسي «سبوتنيك V» ضد فيروس كورونا الذي اجتاز مرحلة الاستشارات العلمية في انتظار تسجيله رسمياً في الاتحاد الأوروبي، في حين أكدت الصين استعدادها للتعاون مع دول وسط وشرق أوروبا بشأن اللقاحات.

وبدأت حملة التطعيم بحضور وزير الصحة الإيراني، سعيد نمكي، ومشاركة الرئيس حسن روحاني، عبر تقنية الفيديو.

وقال الرئيس الإيراني، عند بدء الحملة حسب وسائل إعلام إيرانية «نفتخر بالبدء بالتطعيم عشية ذكرى انتصار الثورة الإيرانية». أنا مستعد لتلقي أي لقاح يحصل على موافقة وزارة الصحة الإيرانية، لأجل بناء الثقة مع المواطنين لتلقي اللقاحات».

من جهته قال وزير الصحة: إن التطعيم سيبدأ بلقاح الكوادر الطبية والمسنين ومن يعانون أمراضاً مزمنة، معرباً عن أمله بتوفر اللقاح الإيراني في الأسواق بحلول نيسان المقبل.

وكان أول من تلقى اللقاح أمس، باراسا نمكي، نجل وزير الصحة الإيراني، مصرحاً بعد تلقيه اللقاح: «سعيد بالمشاركة في مكافحة فيروس كورونا كعضو في الكادر الطبي الإيراني».

وذكر التلفزيون الإيراني أنه سيتم تطعيم مليون و٣٠٠ ألف مواطن حتى منتصف آذار المقبل.

وكانت إيران قد تسلمت يوم الخميس الماضي أول دفعة من اللقاح الروسي «سبوتنيك V» تضم نصف مليون جرعة، وصلت إلى مطار الإمام الخميني في طهران، على متن طائرة شركة خطوط ماهان الإيرانية، في حين ستصل الدفعة الثانية بحلول ١٨ شباط، والدفعة الثالثة بحلول ٢٨ شباط، حيث سيتم إرسال اللقاح على دفعات كل أسبوعين.

في غضون ذلك أنهت وكالة الأدوية الأوروبية استشارتها مع منتج لقاح «سبوتنيك V» الروسي، وأصبح الآن من الممكن التقدم لتسجيل اللقاح في سوق الاتحاد الأوروبي.

وتلقت وكالة «توفوستي» عن متحدث باسم الوكالة الأوروبية للأدوية: «يمكننا القول: إن مركز غاماليا الروسي لبحوث الأوبئة وعلم الأحياء الدقيقة قد اجتاز مرحلة الاستشارات العلمية مع الوكالة الأوروبية بشأن تطوير لقاح سبوتنيك V، وكخطوة مقبلة يمكن للشركة (مصنع لقاح سبوتنيك V) إعداد طلب تسجيله».

وأوضح المصدر أن «عملية الاستشارات العلمية هي عملية أبدت نجاعتها في الوكالة الأوروبية للأدوية، وهي متاحة لجميع الشركات لتسهيل إعداد برامج الإنتاج، وستقوم الوكالة بتقديم المشورة بناء على أحدث النصائح العلمية».

وقال المتحدث: إن الوكالة الأوروبية لم تتلق بعد طلبا من منتج لقاح «سبوتنيك V» الروسي، مشيراً إلى أنه يمكن مناقشة توقيت الحصول على تصريح من الوكالة لدخول السوق الأوروبية بعد استلام مثل هذا الطلب.

بدوره أعلن صندوق الاستثمار الروسي المباشر (RDIF) أنه قدم طلبا في ٢٩ كانون الثاني الماضي، وحصل على تأكيد قبول الطلب، مضيفاً إن المدة اللازمة للحصول على الموافقة مرتبطة بالمنتظم الأوروبي (الوكالة الأوروبية للأدوية).

وقال صندوق الاستثمار الروسي: إن منتج اللقاح الروسي «سبوتنيك V» وصلتي الوكالة الأوروبية للأدوية أجروا استشارات علمية يوم ١٩ الشهر الفائت.

إلى ذلك قال الرئيس الصيني، شي جين بينغ، أمس: إن بلاده مستعدة للتعاون بشأن لقاح فيروس كورونا مع دول وسط وشرق أوروبا.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» عن شي قوله، في قمة الصين ودول وسط وشرق أوروبا، التي عقدت عبر الفيديو كونفرنس: إن «صربيا تلقت حتى الآن مليون جرعة من اللقاح الذي تنتجه شركة صينية، وهناك تعاون مستمر بين المجر (هنغاريا) وشركات اللقاحات الصينية».

وأضاف أن «الصين سوف تدرس بنشاط مثل هذا التعاون مع دول وسط وشرق أوروبا الأخرى إذا كانت هناك حاجة لذلك».

في غضون ذلك استبعد بيتر بن مبارك، رئيس بعثة منظمة الصحة العالمية إلى «ووهان، والخبير في الأمراض ذات المنشأ الحيواني، والأمن الغذائي، الفرضية التي تنسب ظهور كورونا إلى تسرب من مختبر.

وصرح الخبير الدولي في إيجاز صحفي عقب عمل بعثة منظمة الصحة العالمية في مدينة ووهان الصينية بأن الفرضية القائلة بظهور مسبب جائحة الفيروس التاجي في أعقاب حادثة معملية (مختبرية) «غير مرجحة إلى حد كبير».

وقال بن مبارك في هذا الشأن: «تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن الفرضية عن الحادثة المعملية، تعد غير مرجحة بشكل كبير، لتفسير ظهور الفيروس لدى البشر. لذلك، لن يتم استخدام هذه الفرضية في عملنا الإضافي لدراسة مصدر الفيروس».

ومن جانب آخر أفاد موقع «تويتر» بأنه منذ إطلاق سياسة حظر المعلومات المضللة المتعلقة بفيروس كورونا في آذار ٢٠٢٠، تمت إزالة ٨٤٩٣ تغريدة متعلقة بهذا الصدد.

وكانت شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» قد أعلنت توسيع نطاق إجراءاتها لحذف المعلومات المضللة حول لقاحات كورونا، وأيضاً مساعدة المستخدمين في العثور على بيانات مفيدة حول سير عمليات التطعيم.

وكالات

طهران: وقف عمل مفتشي الوكالة الذرية مرتبط بالتزام الطرف الآخر بالاتفاق النووي

البيت الأبيض ينفي الكلام المنسوب لبايدن حول العقوبات على إيران

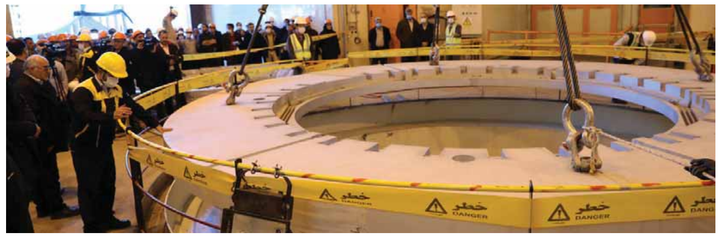

مفاعل المياه النووي في آراك جنوب طهران (رويترز – أرشيف)

بعد كلام الرئيس الأميركي جو بايدن حول أن «الولايات المتحدة لن ترفع العقوبات المفروضة على إيران»، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جن ساكي، إن الرئيس «لم يقل بالضبط» ما نسب إليه.

يأتي ذلك على حين أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيراني علي صالحي أمس أن بلاده ستوقف العمل بالبروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاق النووي مع القوى الغربية إذا لم يلتزم الطرف الآخر بالاتفاق.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جن ساكي إن الرئيس بايدن «لم يقل بالضبط» ما نسب إليه خلال المقابلة المتلفزة مع شبكة «سي بي إس»، التي جاء فيها إن «الولايات المتحدة لن ترفع العقوبات المفروضة على إيران».

وأوضحت أن الإدارة كانت ستعلن عن سياسة جديدة بطريقة مختلفة، عن «إيماءة بالرأس»، مشيرةً إلى أن «موقف الرئيس لم يتغير عما سبق، فإن تم التثبت من التزام إيران التام بتعهداتها المنصوص عليها فإن الولايات المتحدة ستأخذ منحى مماثلاً».

يأتي ذلك على خلفية ما ورد في مقابلة جو بايدن، حيث أعلن أنه لن يرفع العقوبات المفروضة على إيران «ما دامت لا تحترم التزاماتها في الملف النووي»، وفق ما نقلته شبكة «سي. بي. إس نيوز».

وردا على سؤال الشبكة عن إمكانية رفع العقوبات لإقناع طهران بالعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف إنقاذ الاتفاق النووي، أجاب بايدن «كلا»، وعندما سألته الصحفية عمّا إذا كان على الإيرانيين أن «يوقفوا أولاً تخصيب اليورانيوم»، مرّ بايدن برأسه إيجاباً.

في سياق متصل، قال مسؤول كبير في إدارة بايدن، إن الأخير «قصد أنه على إيران وقف تخصيب اليورانيوم أكثر مما هو مسموح به في الاتفاق».

ومن جهته، رد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، قائلاً إن «الولايات المتحدة هي التي تركت الاتفاق النووي، لذا عليها هي أن تعود وتنفذ التزاماتها».

وفي تغريدة له على «تويتر» أول من أمس الإثنين، اعتبر ظريف أن «على الرئيس الأميركي جو بايدن أن يختار بين ترك سياسات ترامب المهزومة، أو بناء سياسته عليها».

وأكد المرشد الإيراني علي خامنئي في وقت سابق أيضاً أن «على واشنطن رفع العقوبات مقابل عودتنا إلى التزاماتنا بالاتفاق النووي».

بدورها، ناشدت مجلة «بوليتيكو» إدارة الرئيس بايدن «اتخاذ الخطوة الأولى لاستئناف العمل بالاتفاق النووي».

وفي سياق متصل قال صالحي في تصريحات نقلتها وكالة «إرنا»، على هامش الوكالة المعروض حول البرنامج النووي الإيراني: «أخراج مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يمكن أن نتوقعه، وذلك يعتمد على وفاء الطرف الآخر بالتزاماته في الاتفاق».

وتابع «إذا لم يلتزم الطرف الآخر بالتزاماته فستعلق قانون البرلمان بوقف العمل بالبروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاق النووي»، وهو البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي، الذي وقعته إيران في ٢٠٠٣.

وسبق أن قال الناطق باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، بهزو كمالوندي، لوكالة «خانا» ملء التابعة للبرلمان الإيراني، إنه «وفقاً لقانون الإجراءات الإستراتيجية لإلغاء العقوبات الذي أقره البرلمان الإيراني، إذا لم يتم رفع العقوبات في الموعد الذي حدده البرلمان، فسيتم تعليق التنفيذ الطوعي للبروتوكول الإضافي في الاتفاق النووي، وهذا لا يعني طرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وتابع كمالوندي: «لدينا عمليات تفتيش على مستويات مختلفة، أحدها هو التفتيش الوقائي، والآخر وفقاً للبروتوكول الإضافي، وإذا توقف تنفيذ البروتوكول الإضافي، فسيتم إيقاف عمليات التفتيش المتعلقة بالبروتوكول».

وأوضح أنه «في الوضع الراهن، تسير الأمور بطريقة تجعل منظمة الطاقة الذرية الإيرانية تفي بالمتطلبات القانونية تقنياً بنسبة مئة بالمئة».

وفي الشأن الداخلي الإيراني، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في وزارة الداخلية الإيرانية أن موعد تسجيل أسماء المرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية سيبدأ في ١١ من أيار المقبل ويستمر لخمسة أيام.

وفي بيانها، أعلنت وزارة الداخلية عن فتح باب الترشح للانتخابات التكميلية لمجلس الشورى في ٢٨ من آذار المقبل لمدة ٧ أيام.

أما بالنسبة لموعد الترشح للانتخابات التكميلية لمجلس خبراء القيادة فسيبدأ في الثاني من نيسان المقبل.

هذا، ومن المقرر أن تجرى الانتخابات الرئاسية في دورتها ١٣ في حزيران المقبل، ومن المتوقع أن تشهد منافسة شديدة، وذلك في ظل تحركات محمومة من كلا التيارين الإصلاحي والمحافظ لتنظيم صفوفهما وتشكيل تحالفات كبيرة.

وفي ٢٤ تشرين الثاني من العام الماضي، أعلن وزير الدفاع الإيراني السابق ومستشار المرشد الأعلى العسكري العميد حسين دهقان ترشحه رسمياً للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في حزيران ٢٠٢١.

وكالات

البنتاغون: المناورات الروسية الصينية الإيرانية لا تشكل عقبة أمام قدراتنا

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية البنتاغون أن المناورات الروسية الصينية الإيرانية في المحيط الهندي لا تشكل عقبة أمام قدرات أميركا.

وقد أعلن السفير الروسي لدى إيران ليفان مزاجريان حسب «ألمايادين»، أن روسيا وإيران والصين ستجري مناورات بحث وإنقاذ بحرية في المحيط الهندي في منتصف الشهر الجاري.

وقال المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي، إن الجيش الأميركي لا يعتبر التدريبات المقبلة للبحرية الروسية والصينية والإيرانية في المحيط الهندي عقبة أمام قدرات بلاده على الدفاع عن حرية البحار ودعم الحلفاء.

يشار إلى أنه عام ٢٠١٩، شهد مناورات مماثلة بين الدول الثلاث شمال المحيط الهندي، وحملت أهدافاً أبعد من مجرد تدريب على مواجهة القراصنة، بل وجهت رسائلها الرئيسة باتجاه أميركا وحلفائها في المنطقة.

المناورة التي أطلق عليها اسم «حزام الأمن البحري»، كانت تحاكي تحرير سفينة محتجزة من قراصنة، وشاركت فيها ثلاث سفن تابعة لأسطول بحر البلطيق الروسي، إضافة إلى مدمرات إيرانية وقاذفات صواريخ.

وكالات

موسكو مستعدة للتعاون مع واشنطن بشأن الاتفاق النووي

أكد مندوب روسيا الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا ميخائيل أوليانوف أن السبيل الوحيد لإعادة تنفيذ الاتفاق النووي مع إيران بصورة طبيعية هو العودة من دون شروط مسبقة لما كان عليه قبل وصول إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

وأشار أوليانوف في تصريح لوكالة «سبوتنيك» إلى أن هذا يعني أن على الأميركيين رفع عقوباتهم عن البرنامج النووي الإيراني وتمكين إيران من تجارة النفط والسلع الأخرى بشكل طبيعي واستئناف إيران جميع التزاماتها في أسرع وقت ممكن.

ولفت أوليانوف إلى استعداد روسيا «للتعاون مثمر وبناء مع الولايات المتحدة» بشأن الاتفاق النووي مع إيران.

وكان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة أكد أمس أن الاتفاق النووي لا يحتاج إلى وسيط مؤكداً ضرورة وفاء الولايات المتحدة الأمريكية بالتزاماتها حيال الاتفاق.

يشار إلى أن ترامب أعلن في الثامن من أيار ٢٠١٨ انسحاب بلاده من الاتفاق النووي مع إيران وإعادة فرض العقوبات على هذا البلد في عام ٢٠١٥ على حين أعلنت الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق تمسكها به وتنفيذه بالكامل.

وكالات

العفو الدولية تدين الاعتقالات في فرنسا لمحتجين على «الأمن الشامل»

محتجون على قانون الأمن الشامل في فرنسا (عن الإنترنت – أرشيف)

أدانت منظمة العفو الدولية الاعتقالات التي نفذتها السلطات الفرنسية في الـ ١٢ من كانون الأول الماضي ضد المحتجين على مشروع قانون «الأمن الشامل» المثير للجدل في فرنسا مؤكدة أنها «اعتقالات تعسفية».

وقالت المنظمة في دراسة أجراها الفرع الفرنسي للمنظمة الحقوقية ونقلتها وكالة الصحافة الفرنسية إن لديها «مخاوف مشروعة بشأن احتمال حدوث عمليات توقيف تعسفية وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان» مشيرة إلى أنه من بين ١٤٢ موقوفاً ضمن الاحتجاجات وضع لـ ١٢٤ في السجن على ذمة التحقيق ولم توجه أي تهمة إلى ٨٠ بالمئة منهم.

وسجلت نسبة مماثلة بين عدد الموقوفين وعدد الذين وجهت إليهم التهمة خلال احتجاجات حركة «السترات الصفراء» التي بلغت ذروتها في أواخر ٢٠١٨ وأوائل العام ٢٠١٩.

وركزت الدراسة على استجواب الشرطة وشهادات طبية ووثائق قضائية في ٣٥ حالة تعود لأشخاص وضعوا في الحبس على ذمة التحقيق من دون توجيه أي تهم إليهم موضحة أنه واستناداً إلى إفادات شهود ومقاطع مصورة فإن عمليات التوقيف تم تسبقها «تحذيرات مسبوقة» ونفذت في لحظات لم يكن الاحتجاج يشهد خلالها «اضطراباً ملحوظاً».

ونقلت عن المحامي أليكسيس بودلان الذي أوقف على ذمة التحقيق خلال الاحتجاجات «لقد فوجئت بالإستراتيجية.. عند كل تقاطع كانت قوات الأمن توقف متظاهرين سلميين من دون سبب أو تحذير مسبق، بينما قالت لأرا يبلبني التي أوقف ابنها البالغ من العمر ١٦ عاماً من دون اتهامه بارتكاب جنحة أو جريمة «قالت في الشرطة أنه ينتمي إلى عصابة أثرياء.. هذا غير معقول ابني ناشط لكنه ليس شخصاً عنيفاً».

وأشارت الدراسة إلى حدوث «توقيفات على أساس قوانين مبهمة، أبرزها واحد ضد «المشاركة في مجموعة بهدف التخطيط للعنف»، وتم الاستناد إليه في ٢٥ من الحالات لافتة إلى أن قانون الأمن الشامل يسمح بـ «عقوبة من دون محاكمة ومن دون إمكان الاستئناف».

من جهتها أكدت آن صوفي سيميره من منظمة العفو الدولية التي شاركت في كتابة التقرير أن تظاهرة ١٢ كانون الأول الاحتجاجية في وسط باريس لم تشهد «عنفاً من المتظاهرين» مضيفة: «لا شيء يبرر ما حدث من ناحية التوقيفات أو الاتهامات.. إنه انتهاك شامل لحق تعاقب السلطات على فعل قبل أن يرتكب».

وكان مشروع قانون الأمن الشامل الفرنسي يسعى لفرض قيود على تصوير عناصر الشرطة ونشر الصور على وسائل التواصل الاجتماعي ولاسيما توثيق حالات عنف الشرطة وتم التخلي عن مشروع القانون هذا بعد الاحتجاجات الواسعة.

وأثار قانون الأمن الشامل موجة من الاحتجاجات في المدن الفرنسية قابلتها قوات الأمن الفرنسية بالقمع مستخدمة أساليب مختلفة إضافة إلى حملات الاعتقالات التي طالت العشرات وذلك في تكرار لمشهد القمع الذي واجهت به محتجي «السترات الصفراء».

تقرير أميركي رسمي: العقوبات في عهد ترامب أضرّت باقتصاد فنزويلا

أظهر تقرير حكومي أميركي أن التدهور الاقتصادي الفنزويلي ما هو إلا نتيجة العقوبات التي فرضتها واشنطن على البلاد في عهد ترامب، خاصة عبر «الحد بشكل أكبر من عائدات صادرات النفط الخام».

وأفاد التقرير الحكومي الأميركي حسب موقع «فراناس بوست» أن العقوبات التي فرضتها واشنطن على فنزويلا ساهمت على الأرجح في التدهور الاقتصادي في هذا البلد الأميركي الجنوبي، وتسببت بعراقيل أمام العاملين في المجال الإنساني هنا